

فلسطين **ب**قدر ما كان القرار الاميركي في نقل السفارة الى القدس المحتلة، يحمل رمزية سلب عاصمة فلسطين التاريخية، جاء قرار وقف تمويك «الأونروا»، بالكامل، ليمهد لمرحلة عملية جديدة عنوانها المريض. تصفية «قضية فلسطين»، من بوابة «حق العودة»، وتحويلها إلى أزمة لاجئين تخفق دول الجوار، وتحاصر مقامي الاحتلال

قرار أميركي بوقف تمويل «الأونروا»:

تراهب يشطب حق العودة

لم تكن قرارات وتوجهات زعماء «البيت الأبيض» يوماً لغیر خدمة إسرائيل، ولكن إدارة الرئيس دونالد ترامب، منذ وصلت إلى الحكم، شرعت في تنفيذ خطوات عملية هي الأخطر على مصير القضية الفلسطينية، والفلسطينيين، كما على دول جوار فلسطين، بدءاً من نقل السفارة الأميركية إلى القدس، وإحباط أي فعل مقاوم ضد الكيان الإسرائيلي المحتل. ولطالما شكل وجود اللاجئين الفلسطينيين في دول الجوار، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، هذا الإعلان، الذي جاء بعد تمهيد طويل من الجانب الأميركي، يستهدف

463 الف لاجئ في لبنان

يبلغ عدد اللاجئين المسجلين على لوائح «الأونروا» في لبنان، وفق تقرير صادر عن الوكالة في شهر كانون الثاني من العام 2017، 463664 لاجئاً، منهم أكثر من 36 ألف تلميذ في العام الدراسي 2016 -2017، موزعين على 67 مدرسة. وفي مجال الصحة، بلغ مجموع زيارات المرضى السنوية إلى مرافق دعمها الوكالة، أكثر من مليون زائر. أما المستفيدون من برنامج شبكة الأمان الاجتماعي، فزاد على الـ60 ألف حالة. وفي قطاع البنية التحتية وتحسين الخدمات، بلغ عدد الوظائف التي تم استحداثها للاجئين الفلسطينيين جراء تدخلات البرنامج نحو 440 وظيفة، فيما فاق عدد الموظفين المحليين الـ3 آلاف.

(الأخبار)

المانحين، بل تتصلّب بـ«نموذج الأونروا نفسه»، وسبق لمستشار الأمن القومي الأميركي جون بولتون أن مهد لهذا القرار في زيارته الأخيرة لفلسطين المحتلة (9 آب الفاتح)، حيث استنكر قيام الأونروا بما سناه «تورتب» صفة اللاجئ، مكرراً الدعاية الصهيونية التي تزعم أن اللاجئين هم الجيل الأول من الذين «خرجوا» من فلسطين عام 1948، وأن ابناءهم واحفادهم ليسوا لاجئين؛ ويندرج القرار الجديد ضمن خطة كاملة كانت قد تحدثت عنها وساطل الإعلام الإسرائيلية (راجع العدد 3549 في 27 آب)، وتضمن خطوات أولها نشر تقرير عن عدد اللاجئين وتقليص إحصائهم إلى نحو نصف مليون (10% من عددهم الحقيقي)، مقارنةً بأكثر من خمسة ملايين وفقاً للاعتراف الدولي و«الأونروا». أما المرحلة الثانية، فسُكّنون بإعلان إدارة ترامب سحب الاعتراف بالوكالة الدولية الخاصة بالفلسطينيين ورفض تعريف اللاجئ المتبع فيها، في إشارة إلى «نقل مكانة اللاجئ عبر التحوّرات بين الأجيال»، ثم ستكتفي واشنطن بالاعتراف بـ«المفوضية السامية

لشؤون اللاجئين» كوكيل عن قضيتهم، وسيعقب ذلك الميزانيات وتمويل فعاليات «الأونروا» وأنشطتها، تحديداً في الضفة المحتلة والأردن، المنطقتين اللتين لا تعيشان أزمة أو قيام الأونروا بما سناه «تورتب» صفة اللاجئ، مكرراً الدعاية الصهيونية التي تزعم أن اللاجئين هم الجيل الأول من الذين «خرجوا» من فلسطين عام 1948، وأن ابناءهم واحفادهم ليسوا لاجئين؛ ويندرج القرار الجديد ضمن خطة كاملة كانت قد تحدثت عنها وساطل الإعلام الإسرائيلية (راجع العدد 3549 في 27 آب)، وتضمن خطوات أولها نشر تقرير عن عدد اللاجئين وتقليص إحصائهم إلى نحو نصف مليون (10% من عددهم الحقيقي)، مقارنةً بأكثر من خمسة ملايين وفقاً للاعتراف الدولي و«الأونروا». أما المرحلة الثانية، فسُكّنون بإعلان إدارة ترامب سحب الاعتراف بالوكالة الدولية الخاصة بالفلسطينيين ورفض تعريف اللاجئ المتبع فيها، في إشارة إلى «نقل مكانة اللاجئ عبر التحوّرات بين الأجيال»، ثم ستكتفي واشنطن بالاعتراف بـ«المفوضية السامية

«حماس» للاهم المتحدّة: لا نقبل أي تحسينات على حساب «الأونروا»

«فتح» تخرج القاهرة مع الفصائل وتشكو حلادينوف

لنحسوبة القضية الفلسطينية، وقدمت شكوى بحق ملادينوف في الأمم المتحدة. وقال أحمد مجدلاني، وهو عضو «اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير»، مبرراً التفتيح، إن

مير الشكوة ان ملادينوف فطر بصلت على: تمرير المشروع الميركي، (ب) (ب) (ب)



قبل يومين.

فوق ذلك، ذهبت السلطة أبعد من معارضة التهذئة واتهام «حماس» بالسير في «صفقة القرن» الأميركية

عدد الموظفين في الوكالة (وهم لاجئون أساساً)، أصدر المفوض العام لـ«الأونروا» بيير كرينبول، تعميماً يقضي بمنع الموظفين المحليين المعيّنين بعقود دائمة أو عقود محدودة الأجل، فرصة «الترك الطوعي الاستثنائي» من الوكالة. وحدد التعميم مدة ثلاثين يوماً يستطيع الموظفون خلالها تقديم طلبات الترك الطوعي، أي حتى السادس والعشرين من الشهر الجاري. وأشارت الوكالة إلى «محدودية الأموال المتوافرة لدى الوكالة والفترة الزمنية القصيرة»، حاثّة بذلك على الاستعجال في تقديم الطلبات، لكنها أكدت أن ذلك سموح لمن خد 10 سنوات على الأقل، ويشار إلى أن «الترك الطوعي الاستثنائي» أكثر شمولاً من «التقاعد الطوعي المبكر»، الذي اقترح في وقت سابق، لأنه سيبرز عدد الموظفم الذين قد يرغبون في ترك الخدمة من الوكالة هذا العام.

ومن الواضح أن العمل على إنهاء «الأونروا» أو تقليص خدماتها إلى ما دون المستوى المقبول فلسطينياً يجري على خطوات تدريجية من الجانبين الأميركي والإسرائيلي، مع الالتفات إلى أن تل أبيب حذرت

واشنطن من الضغط بصورة نهجي عمل الوكالة في غزّة حالياً (راجع العدد 3541 في 14 آب). حتى أنه على رغم إعلان «الأونروا» بدء العام الدراسي الجاري في موعده المحدد (راجع العدد 3546 في 21 آب)، فإنها أصدرت بياناً تذكر فيه أن الحد الأعلى للطلاب في الصف الواحد هو خمسون طالباً في المباني التابعة لها، زائدة بذلك 10 طلاب على الصف، كما زادت عدد الحصص الدراسية على المعلمين.

إلى ذلك، علمت «الأخبار» أن «حماس» أرسلت عبر الوساطة الدوليين رسالة إلى الأمم المتحدة قالت فيها إنها لا تقبل أي تحسينات في غزّة على حساب «وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين» (الأونروا)، أو العودة لكل الفلسطينيين في الأردن ممن يحملون أرقاماً وطنية تثبت أردينتهم، ويمثل هؤلاء 41% من أعداد اللاجئين المسجلين لديها)، والحل الأخير توطين اللاجئين في بلد ثالث، أي أن المفوضية تستعمل كوكيل توطين «بتعاون دولي».

تبعاً لهذا الأمر، وفي خطوة متقدمة لمعالجة وقف التمويل عبر تقليص

تستخدم الإمارات برامج تجسّس إسرائيلية ضد معارضين في الداخل أو الخارج، وأحياناً ضد مسؤولين يُفترض أنهم «أصدقاء»، من خلال استغلال «ذكاء» الهواتف المحمولة، لتحويلها إلى أجهزة تجسّس. رئيس الحكومة سعد الحريري، ووزير الحرس الوطني السعودي متعب بن عبد الله، كانا، إلى جانب صحافيين ونشطاء، ومثمن تجسست أبو ظبي عليهم، بحسب رسائل بريدية سربتها صحيفة «نيويورك تايمز»، أمس.استُخدمت في دعويين قضائيتين مُقَدَّمَتين ضد مجموعة «NSO»، التي تتخذ من الأراضي المحتلة مقرّاً لها، وتم رفعهما الخميس في إسرائيل وقبرص، من قبّل مواطن قطري وصحافيين ونشطاء مكسيكيين استهدفهم برنامج التجسّس هذا.

حيثُ خُطفت السعودية الحريري وأجبرته على الاستقالة في تشرين الثاني 2017. لم يستطع أحد في البداية تحديد السبب الرئيسي من وراء «ضرب الجنون» الذي أقدمت عليه المملكة في حينه. صدرت تحليلات كثيرة حول أسباب إقدام الرياض على «فعلتها» الماثورة، ومنها ربط «الأسر» بسلسلة الاعتقالات التي طالت أمراء ورجال أعمال ومسؤولين اتهمهم محمد بن سلمان بالتحوّط في صفقات سرقة وفساد، ومنهم الحريري عبر «سعودي أوجيه». ومن الأخبار التي تمّ التداول بها آنذاك هي تجسّس المملكة على الحريري في

تقرير

مزايادات الداخـل الإسرائيلي متواصلة: لنصف قيادة «حماس» في غزّة

لا يفي انتظار التهدئة والجهود المبذولة من اطرافها في القاهرة المزايادات الداخلية الإسرائيلية التي تحل له الحد الأقصى من التطرف، مزايادات يفودها في هذه المرحلة نتفالي بينت الذي يدعو له مواجهة غزّة عسكرياً واغتيالك القيادات فيها

يحيه دبوقة

طالب عضو «المجلس السوزاري الصغير للشؤون الأمنية والسياسية» (الكابنت) في تل أبيب، وزير التربية، نفتالي بينت، حكومة العدو بخطوات أكثر حرماً في مواجهة قطاع غزة وتنامي تهديد الفصائل الفلسطينية فيه. قارن بينت بين تهديد حزب الله المتنامي، الذي وصل إلى الحد الذي يمكنه ضرب أي نقطة في فلسطين المحتلة جراء حيازته ترسانة تعاضلت لأكثر من 150 ألف صاروخ خلال سنوات مضت، وبين قدرة حركة رياض منصور، أن «القيادة ستقدم خطوتها إضافية نحو العضوية الكاملة عبر قرار سطرحة في إشارة منه إلى امتناعها عن شنّ الحرب على رغم أثمانها وتبعاتها. ولغث إلى أن المسؤولين الحاليين على طاوله القرارات، في تلميح إلى رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو ووزير الأمن أفينغدور ليبرمان، أقصم التطرف لكسب ود الجمهور البيمني، بلا بدع كبيرة أو صغيرة تضّر وتوهن خصومه السياسيين من دون أن يستغلها للإضرار بهم. يحاول وزير التربية أن يظهر نفسه أنه كان لينهني التهديدات الفلسطينية وغير الفلسطينية لو كان في سدة

19 الاخبار العالم السبت 1 بلوك 2018 المجد 3554 العالم

تقرير

الإمارات تجسّس على الحريري ومتعب وتميم... برعاية إسرائيلية!

تسجّلين بناسبان «الطب»، هما عبارة عن مكالمات للصحافي السعودي عبد العزيز الخميس (رئيس تحرير جريدة «العرب» اللندنية سابقاً)، الذي أكد لـ«نيويورك تايمز» أنه أجرى المكالمات، وأنه لم يكن يعلم أنه كان تحت المراقبة. وبحسب الرسائل المسرّبة، طلب الإماراتيون أيضاً اعتراض مكالمات هاتفية في قطر منذ العام 2014، أي قبل الأزمة الخليجية بنحو 3 أعوام.

تدخض الرسائل المسرّبة، بحسب «نيويورك تايمز»، مزاعم الشركة المتكررة بأنها «غير مسؤولة عن أي مراقبة غير قانونية»، تجربها الحكومات التي تشتري برامجها. ففي قضية التجسّس الإماراتية، تتهم الدعوى القضائية إحدى شركات «NSO» بمحاولة التجسّس على مسؤولين حكوميين أجانب، خصوصاً أنها نجحت في تسجيل مكالمات عبد العزيز الخميس، ولغقت الصحيفة الانتباه إلى أن بيع برامج التجسّس الإسرائيلية إلى الإمارات لا يتم بغير موافقة وزارة الدفاع الإسرائيلية. كون الاحتلال يعتبرها سلاحاً.

وتلقت قطر تقرير «نيويورك تايمز»، لتصدر وزارة خارجيتها بياناً الليلة الماضية تعبّر فيه عن «القلق» من المعلومات المنشورة، لافتة إلى أن «الكشف يطرح أسئلة عدة حول جذور الأزمة الخليجية الحالية ومدة التخطيط لها».

(الأخبار)

تقرير

مزايادات الداخـل الإسرائيلي متواصلة: لنصف قيادة «حماس» في غزّة

بالقوة العسكرية التي يطالب بها بينت، من خارج طاولة القرارات لو كان ليبرمان قادراً على تنفيذ ما يطالب به بينت، وهو الذي لا يقل تطرفاً وعداء لعبرمان بجبنان عن استخدامهما. بعيد بينت، في ذلك، مشهد رئيس الوزراء السابق أريئيل شارون عندما كان في المعارضة إلى أن تغير بعد توليه رئاسة الحكومة، من بات صاحب مصطلح «في ضبط النفس قوّة»، في إشارة إلى «تمهله» طويلاً للرد على العمليات الفلسطينية في الأراضي المحتلة. المشهد نفسه كان قد تكرر مع نتنياهو في مواجهة شارون، وكذلك في مواجهة إيهود أولمرت، ثم جاء ليبرمان ليزياد على وزير الأمن آخري ما تكون غير متوقعة، بل ربما التعايش معها. والساحة اللبنانية طوال 12 عاما خير دليل على ذلك. على ذلك، لا علاقة بين تهديدات بينت وإمكان أن تكون المواجهة العسكرية الواسعة مقبلة ضد غزّة، أكانت مقبلة فعلياً لا. فلا علاقة بين تهديداته وتكون اتفاق التهدئة مقبلاً على فشل كامل أو جزئي، سواء كان الفشل مقدرأ من ناحية فعلية أم لا. كذلك، ومنعاً للتدخلات المغلوطة التوجه الأكبر في التهديدات شأن داخلي وسجال بيمني ومزايادات بين خصوم سياسيين، مع أرجحية معتبرة جداً، لأن لا إشارات كذلك على خطوات «مخرجية» واسعة، في حال تولى بينت وزارة الأمن خلفاً لليبرمان. والشايت إلى الآن أن الاستراتيجيا الإسرائيلية المغفلة تجاه غزّة هي ما ورد على لسان وزير الأمن الحالي، رأس الهرم السياسي للجيش، الذي أكد أن تل أبيب تعمل على الوقيعة بين سكان غزّة و«حماس»، وهي استراتيجيا جديدة تمثل دليلاً آخر على ضيق خيارات إسرائيل ومخاطباتها الفعلية في مواجهة الخيار المقام.

تقرير

مزايادات الداخـل الإسرائيلي متواصلة: لنصف قيادة «حماس» في غزّة

اضاف بينت أن الجيش «يعلم جيداً أماكن تخزين الصواريخ في غزّة، وبإمكانته، كما عليه، أن يجعل فوراً على تدميرها وتدمير كل منظومة الإنتاج الصاروخي في القطاع». وأضاف: «أنا سمك تصفية قيادة حماس والقيام بها (في غزّة) بما تفعله في الضفة. إنهم إذا كانوا لا يفلقون النار علينا في الضفة، فلأن الجيش الإسرائيلي لا يسمح لهم برفع رأسهم، وهذا ما يجب أن يحدث في غزّة»، ومنعاً للوقوع في الاستنتاجات المغلوطة، كلام بينت وتهديداته غير موجهة إلى غزّة، وإن كانت كذلك في الشكل، بل موجهة إلى الداخل الإسرائيلي، وفي سياق صراعه على صدارة التطرف لدى اليمين وناخبيه، ضد نتنياهو نفسه، وأختر ضد ليبرمان الذي يسعى بينت للحلول محله، وتولي وزارة الأمن بدلاً منه في الحكومة المقبلة.

في الواقع، لا يصعب كثيراً التفريق بين مواقف وتصريحات المسؤولين السياسيين الإسرائيليين ممن هم خارج دائرة إصدار القرارات وتنفذها، كما حال رئيس الحكومة ووزير الأمن، وبين وزراء يطمحون إلى تولي هذه المناصب، ما يدفعهم إلى التطرف في المواقف، ومحاولة توهين خصومهم في السلطة، مع من دون علاقة فعلية مع التحديات الأمنية أمام إسرائيل. وبينت يمثل النسخة الحالية من نموذج السياسيين الإسرائيليين الانتهازيين والساعين دوماً في المزايادات وتظهير أقصى التطرف لكسب ود الجمهور البيمني، بلا بدع كبيرة أو صغيرة تضّر وتوهن خصومه السياسيين من دون أن يستغلها للإضرار بهم. قرارات في مواجهة غزّة، إذ لا يبدو أن هناك قدرة فعلية على مواجهة تبعات تحقيق المصالح الإسرائيلية الأمنية

«حماس»، ومن بينهم رئيس المكتب السياسي اسماعيل هنية، الأمر الذي ابتعد عنه لدى توليه المنصب، تماماً كما فعل من سبقه بعد تهديداتهم. مع ذلك، تهديدات بينت، وإن كانت للأذن من دون أن يستغلها للإضرار بهم. يحاول وزير التربية أن يظهر نفسه أنه كان لينهني التهديدات الفلسطينية وغير الفلسطينية لو كان في سدة